

تركيا لا تحتاج النظر بعيدا للبحث عن العنصرية

نوركان بيسال

لا نستطيع إلا أن ندين ضابط شرطة واحدا في الولايات المتحدة، وهذا أكثر أمانا ولا يعرضنا للخطر بطبيعة الحال. ومع استمرار صدور الإدانات التركية بوفاة جورج فلويد، كان إركان كوركوت يحاول جعل صوته مسموعا على تويتر، بعد ثلاث سنوات من مقتل شقيقه كمال على يد الشرطة خلال احتفالات نوروز، التي يرحب فيها الأكراد بالربيع في 21 مارس.

ويتساءل كوركوت "لا توجد حدود للتعذيب الذي تعرضنا له في المحاكم. نحن نتألم. قاتل أخينا يدخل قاعة المحكمة من نفس باب لجنة القضاة، مبتسما لهم. كيف نتوقع العدل من هؤلاء الناس إذن؟".

وفي الوقت الذي عبر فيه كبار مسؤولي الدولة التركية وموظفي الخدمة المدنية على حد سواء عن حزنهم لوفاة جورج فلويد، كان النائب السابق لحزب الشعوب الديمقراطي فرحات إتكو، يكتب عن أقرابه وإخوانه الذين قصفتهم طائرات الجيش التركي في 28 ديسمبر 2011 في ما أصبح يعرف باسم مذبحة "روبوسكي".

الأكراد يقتلون في تركيا ودفنون في مقابر جماعية أو في حاويات ولا أحد يشعر حتى بتأنيب الضمير، إنهم لا يخلون من فعل ذلك

وقال إنكو "كوني شخصا أعرف كيف تقلب وسائل الإعلام الحقائق رأسا على عقب، أقول إن خوفكم لن يتمكن من إخفاء الحقيقة".

وكانت بيسنا طوسون، وهي عضو في منظمة "ساتراي مورز"، وهي مجموعة تبحث عن العدالة بشأن الاختفاء القسري في تركيا، تسعى لتحقيق العدالة بشأن والدها، فهدى طوسون.

وقبل بضعة أيام، تم اكتشاف مقبرة جماعية في دارجيت، ماردين، وهي محافظة أخرى في الجنوب الشرقي ذات أغلبية كردية، مليئة بجماجم وعظام 40 كديسا تم طردهم في التسعينات، واختلطوا من منازلهم وقتلوا.

مرت هذه الحادثة بهدوء، ولم يسأل أحد من هم هؤلاء الناس، وما هي حياتهم التي عاشوها، وكيف تم أخذهم من الأشخاص الذين أحببهم، وكيف قتلوا بهذا الشكل.

وتم إعلان حظر التجول في 19 قرية في بديس في ذلك اليوم، وبالطبع لم يتساءل أحد عن السبب. وأمر المعين الحكومي الذي حل محل عمدة سيرت المنتخب بريهان هيلين إيشل، الذي فاز بنسبة 48 في المئة من الأصوات لصالح حزب الشعوب الديمقراطي، عمال البلدية بإزالة مكتبة سيلايدت علي بيدركسان، التي سميت على اسم اللغوي الكردي الذي قام بتجميع قواعد اللغة الكردية الحديثة "كرمانجي"، وهي اللهجة الكردية في تركيا وسوريا وأجزاء من العراق.

وفي غضون ذلك، انتشرت صور لأعمال التعذيب التي جرت هذا الأسبوع في مقر شرطة ديار بكر على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن لم يصرخ أحد ولم يسمع صوت أحد يقول إن التعذيب جريمة ضد الإنسانية.

جميع الظروف والمبادئ والمعتقدات النبيلة تستمر في تحطيم كل ما هو "كردى" في هذه الدولة وفي نفس الوقت القرن الماضي.

ويتضمن شريط الفيديو تسجيلات، بهاتف محمول على ما يبدو، للقاء جمع بمقر حركة النهضة قيادات سلفية بالغنوشي.

ويرجح أن الغنوشي الحريص على الظهور أنيقا في وسائل الإعلام، لم يكن على علم بالتسجيل إذ ظهر فيه جزء من قصة ساقه اليميني مكشوبا.

وقال الغنوشي في الشريط "صحيح أن الفئات العلمانية في هذه البلاد لم تحصل على الأغلبية" في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي أجريت في أكتوبر 2011 وفازت فيها حركة النهضة، لكن "الإعلام والاقتصاد والإدارة التونسية بيدها" (..) بيدها الجيش، الجيش ليس مضمونا، والشرطة ليست مضمونة، أركان الدولة ما زالت بيدها".

الأكراد ليسوا فلويد

إخوان تونس يوظفون أجهزة الدولة لخدمة داعميهم الإقليميين

لائحة برلمانية تونسية لتصنيف التنظيم كيانا إرهابيا



احتجاجات منددة بالاصطاف

وتتحرك حركة النهضة التونسية (السيطرة على رئاسة البرلمان) وفق إساءات داعميها الإقليميين ووفق الولاء للجماعة ونصرتهم حتى لو كان ذلك على حساب الدولة ومصالحها العليا.

ويربط أيديولوجيات الحركات الإسلامية بمختلف تفرعاتها خط نازم وهو العمل على هدم ما بنته الدول الوطنية من مؤسسات وهدم المنجز الجماعي خدمة لمشروع "الخلافة".

ولبلوغ هذا الهدف المنشود لا بد لهاته الحركات من التحكم من مفاصل الدولة والتحكم فيها حتى يتسنى لها تركيز دعائم مشروعها وهو ما يعرف بالتمكين.

تسوق الحركة الإسلامية في تونس دعمها لحكومة الوفاق على أنه انسجام مع الشرعية الدولية، لكن البرلمان هنا هو التالي: هل كتحفي مراسلته

وفي 2012 قال راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية الحاكمة في تونس في شريط فيديو نادر، إن المؤسستين العسكرية والأمنية في تونس "غير مضمونتين"، محذرا السلفيين في بلاده من أن المكاسب التي تحققت لهم منذ وصول النهضة إلى الحكم "قابله للتراجع" مثلما حصل مع إسلامي الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي.

ويتضمن شريط الفيديو تسجيلات، بهاتف محمول على ما يبدو، للقاء جمع بمقر حركة النهضة قيادات سلفية بالغنوشي.

ويرجح أن الغنوشي الحريص على الظهور أنيقا في وسائل الإعلام، لم يكن على علم بالتسجيل إذ ظهر فيه جزء من قصة ساقه اليميني مكشوبا.

وقال الغنوشي في الشريط "صحيح أن الفئات العلمانية في هذه البلاد لم تحصل على الأغلبية" في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي أجريت في أكتوبر 2011 وفازت فيها حركة النهضة، لكن "الإعلام والاقتصاد والإدارة التونسية بيدها" (..) بيدها الجيش، الجيش ليس مضمونا، والشرطة ليست مضمونة، أركان الدولة ما زالت بيدها".

وعملت رئاسة البرلمان التونسي بقيادة حركة النهضة على تشويه الموقف التونسي الرسمي من الأزمة الليبية، الذي تمثله رئاسة الجمهورية، عبر دعمها العلني لحكومة الوفاق وداعميها الإقليميين تركيا وقطر، حيث يوسع تضارب مواقف المؤسسات التونسية (رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان) هامش المناورة لديها.

وتروج وسائل الإعلام التركية والقطرية على أن موقف رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي من الأزمة الليبية موقف رسمي صادر عن مؤسسات الدولة وبالتالي يمكن البناء عليه والاعتداد به عبر الترويج بان المؤسسات الشرعية في تونس داعمة إقليمية لحكومة الوفاق الليبية وأن رفض أغلب الأحزاب التونسية للاصطاف في ليبيا مجرد موقف حزبي لا يمثل موقف المؤسسات.

جاءت مراسلة البرلمان الليبي لتظهير التونسي من أجل تنسيق المواقف بشأن تطورات الأوضاع بليبيا في وقت يعف فيه رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح على بلورة مبادرة سياسية للآزمة الليبية خرجت للعلن الشهر الماضي.

وتحتاج هذه المبادرة إلى التنسيق مع البرلمانات العربية لدول الجوار لمعاذتها إقليميا ودوليا، وهو ما يجعل استقبال ممثلين عن البرلمان الليبي في تونس خلال تلك الفترة يربك الحراك التركي.

مصالح الجماعة أولا

ويرى مراقبون أن إخفاء رئاسة البرلمان التونسي للمراسلة الليبية لا يمكن عزله عن سياقات إقليمية، فاستقبال ممثلين عن البرلمان الليبي الشرعي والداعم للمشير خليفة حفتر داخل المؤسسات التونسية يعطي زحما إقليميا لمساعي تسوية سياسية باتت يرفضها الإسلاميون على وقع التحولات العسكرية.

وتسوق الحركة الإسلامية في تونس دعمها لحكومة الوفاق على أنه انسجام مع الشرعية الدولية، لكن السؤال هنا هو التالي: هل برلمان طبرق غير شرعي؟ وانتظر رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي من يناير 2020 إلى 8 فبراير لدعوة عقيلة صالح إلى زيارة تونس على الرغم من أنه سارع إلى مهاتفة فايز السراج وتهنئته باستعادة السيطرة على قاعدة الوطية.

فجر إخفاء رئاسة البرلمان التونسي الذي يقوده رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي لمراسلة توجهت بها لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الليبي (طبرق) لتظهيرها التونسية من أجل تنسيق المواقف بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا موجة من الجدل تجاوز حرق بروتوكولات وقوانين العمل البرلماني إلى الحديث عن الخدمات التي تقدمها الحركة الإسلامية المسيطرة على رئاسة البرلمان التونسي لداعميها الإقليميين.

تونس - لا يبدو أن اعتماد حركة النهضة على "العزل السري" في تحركاتها قد توقف مع رجوع قياداتها من بلدان المهجر إلى تونس عقب ثورة وفرت لهم الانخراط في مسار العمل المؤسساتي الديمقراطي، لكن يبدو أن طابع السرية مازال يرافق الحركة بل تم تصديره إلى مؤسسات الدولة التي تتحكم فيها.

وكتشفت النائبة نسرين العماري، المكلفة بالإعلام والاتصال بالبرلمان التونسي، أن رئاسة البرلمان التونسي الذي يقوده زعيم الحركة الإسلامية راشد الغنوشي قد أخفى مراسلة من لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الليبي (طبرق) وردت في يناير 2020.

إخفاء المراسلة يخدم تركيا

يعكس تزامن إخفاء مراسلة لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الليبي، التي طلبت فيها لقاء نظيرتها بالبرلمان التونسي لتنسيق المواقف بشأن الأزمة في ليبيا مع التحركات التركية القطرية المكثفة في تونس أكثر من سؤال ويخرج بالعلنية من مربع الصدفة أو الخطأ البروتوكولي إلى مربع الانخراط المبيت في خدمة المحاور الإقليمية عبر تسخير أجهزة الدولة.

ويرى مراقبون أنه تزامنا مع تاريخ ورود المراسلة على البرلمان التونسي، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يمارس ضغوطا على الرئاسة التونسية من أجل التأثير على موقفها المحايد تجاه ما يجري في ليبيا، حيث أشارت تقارير إعلامية ومصادر دبلوماسية إلى أن أردوغان كان يتحضر لضمان إمداد ميليشيات حكومة الوفاق في ليبيا بالأسلحة والعتاد تحسبا لدخول عملية إيريني لمراقبة تصدير الأسلحة إلى ليبيا حين التنفيذ آنذاك.

وأمام تأكيد الرئيس التونسي قيس سعيد أن بلاده لن تخسر في دعم أي طرف من الأطراف المتصارعة في ليبيا وتمسكه بموقف الحياد والنأي بالبلاد عن سياسة الاصطافات الإقليمية، كان استقبال لجنة البرلمان الليبي في تونس حينها سيقرب على أنه دعم لقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر وهو ما لا يخدم الأجندة التركية المندفعة بقوة خلف حلفائها الإسلاميين في طرابلس.

تونس - لا يبدو أن اعتماد حركة النهضة على "العزل السري" في تحركاتها قد توقف مع رجوع قياداتها من بلدان المهجر إلى تونس عقب ثورة وفرت لهم الانخراط في مسار العمل المؤسساتي الديمقراطي، لكن يبدو أن طابع السرية مازال يرافق الحركة بل تم تصديره إلى مؤسسات الدولة التي تتحكم فيها.

وكتشفت النائبة نسرين العماري، المكلفة بالإعلام والاتصال بالبرلمان التونسي، أن رئاسة البرلمان التونسي الذي يقوده زعيم الحركة الإسلامية راشد الغنوشي قد أخفى مراسلة من لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الليبي (طبرق) وردت في يناير 2020.

إخفاء المراسلة يخدم تركيا

يعكس تزامن إخفاء مراسلة لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الليبي، التي طلبت فيها لقاء نظيرتها بالبرلمان التونسي لتنسيق المواقف بشأن الأزمة في ليبيا مع التحركات التركية القطرية المكثفة في تونس أكثر من سؤال ويخرج بالعلنية من مربع الصدفة أو الخطأ البروتوكولي إلى مربع الانخراط المبيت في خدمة المحاور الإقليمية عبر تسخير أجهزة الدولة.

ويرى مراقبون أنه تزامنا مع تاريخ ورود المراسلة على البرلمان التونسي، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يمارس ضغوطا على الرئاسة التونسية من أجل التأثير على موقفها المحايد تجاه ما يجري في ليبيا، حيث أشارت تقارير إعلامية ومصادر دبلوماسية إلى أن أردوغان كان يتحضر لضمان إمداد ميليشيات حكومة الوفاق في ليبيا بالأسلحة والعتاد تحسبا لدخول عملية إيريني لمراقبة تصدير الأسلحة إلى ليبيا حين التنفيذ آنذاك.

وأمام تأكيد الرئيس التونسي قيس سعيد أن بلاده لن تخسر في دعم أي طرف من الأطراف المتصارعة في ليبيا وتمسكه بموقف الحياد والنأي بالبلاد عن سياسة الاصطافات الإقليمية، كان استقبال لجنة البرلمان الليبي في تونس حينها سيقرب على أنه دعم لقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر وهو ما لا يخدم الأجندة التركية المندفعة بقوة خلف حلفائها الإسلاميين في طرابلس.

وعملت رئاسة البرلمان التونسي الذي يقوده زعيم الحركة الإسلامية راشد الغنوشي لمراسلة توجهت بها لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الليبي (طبرق) لتظهيرها التونسية من أجل تنسيق المواقف بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا موجة من الجدل تجاوز حرق بروتوكولات وقوانين العمل البرلماني إلى الحديث عن الخدمات التي تقدمها الحركة الإسلامية المسيطرة على رئاسة البرلمان التونسي لداعميها الإقليميين.



نسرين العماري

إخفاء معلومات بهذه الأهمية لا يمكن السكوت عنه

وقالت العماري إن المراسلة تضمنت طلبا من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي ببرلمان طبرق الليبي بعقد جلسة عمل مع لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بالبرلمان التونسي، مضيفة أنه وقع التظنن إلى هذه المراسلة في أواخر شهر مايو عن طريق تصريحات إعلامية لرئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الليبي يوسف العقوري.

واعتبرت أن مثل هذه التصرفات لا تساعد على إرساء الثقة بين أعضاء مكتب البرلمان والإدارة المحيطة برئيس المجلس بعد إخفاء معلومات بهذه الأهمية وهو ليس بالأمر الهين الذي يمكن السكوت عنه، مضيفة أن "اعتذار مكتب البرلمان لا ينفي إمكانية إخفاء معلومات أخرى أو إخفاء معلومات في المستقبل".

وعملت رئاسة البرلمان التونسي الذي يقوده زعيم الحركة الإسلامية راشد الغنوشي لمراسلة توجهت بها لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالبرلمان الليبي لزيارة تونس بورودها بغير القنوات الرسمية مما